الصباح الاقتصادية
12
العدد 2451 - السنة التاسعة
الثلاثاء 19 رجب 1437 - الموافق 26 إبريل 2016
Tuesday 26 April 2016 - No.2451 - 9th Year

عهد جديد للسوق بتسلم شركة البورصة مهام تشغيله رسمياً

الحجرف: هيئة الأسواق وافقت على طلبات لإصدار صكوك وسندات بـ4 مليارات دولار

- الهيئة ستعمل عن قرب مع إدارة شركة البورصة لإنجاز المراحل اللاحقة

جانب من المؤتمر الصحافي

البورصة تبدأ عهداً جديداً

- الخالد: اليوم نخطو خطوة مهمة في مسيرة الانتقال إلى مصاف الأسواق المتطورة في المنطقة
- عمل الشركة لا يرتكز على التحول فقط ... ونهتم بالأدوات والمنتجات الاستثمارية الجديدة
- ما يحدث حالياً واقع مهم في تاريخ الاقتصاد الكويتي ونهدف لتقديم ما تطمح له السوق
- آن الأوان للكويت أن تعود إلى الريادة والانتقال بسوق الأسهم إلى آفاق جديدة

- العجيل: سنعمل على تهيئة البيئة القانونية وتنظيم اللوائح بما يواكب التغيير المؤسسي الكبير

اعلنت شركة بورصة الكويت عن تسلمها رسمياً عمليات تشغيل سوق الكويت للأوراق المالية اعتباراً من افتتاح جلسة تداول امس الإثنين الموافق 25 ابريل 2016، وذلك بعد ان تم وضع خطة تشغيلية مفصلة وخارطة طريق استراتيجية لضمان عملية انتقال سلسة للبورصة دون التاثير على مصالح المتعاملين وبما يلبي الطموح المأمول.

وبهذه المناسبة، عقدت الشركة مؤتمراً صحافياً مشتركاً مع هيئة أسواق المال افتتحه رئيس مجلس المفوضين الدكتور نايف الحجرف الذي اعلن نجاح عملية نقل الصلاحيات التشغيلية من إدارة سوق الكويت للأوراق المالية إلى شركة البورصة.

واضاف الحجرف «اخذنا امس اولى الخطوات على طريق خصخصة البورصة، وقد ادارت شركة البورصة اليوم الاول للتداول تحت المظلة الجديدة بكل اقتدار وتمكن بحسب ما شهدناه طوال اليوم».

وبين الحجرف ان الهيئة ستعمل عن قرب مع إدارة شركة البورصة في سبيل الإنتقال للخطوة المقبلة والتي تتضمن تطوير الادوات المالية والتصنيف الجديد للسوق وإعادة النظر في منظومة التداول بما يضمن تطويرها وجاذبيتها للتعزيز من تنافسية سوق الكويت والمساهمة في تعزيز سيولته وجذب الاستثمارات وصولاً إلى تهيئة السوق لطرح اسهمه في اكتتاب عام للمواطنين الكويتيين علاوة على تنسيق العمل مع كافة الأطراف والمؤسسات الحكومية وإيجاد حصة لمشغل عالمي.

واضاف الحجرف: «ابتداءً من امس، اصبحت البورصة تدار من قبل القطاع الخاص الكويتي، وهو قطاع مبدع وخلاق كما عودنا دائما، ونحن على ثقة كبيرة بقدرات شركة البورصة وإمكاناتها الفنية للبدء في ترجمة الخطط التطويرية وطموحات ورؤى الكويتيين في سوق مالي يليق بمكانة الكويت الاقتصادية كمركز مالي وتجاري وفق رؤية حضرة صاحب السمو امير البلاد».

وأوضح إن الهيئة وافقت على طلبات لإصدار سندات وصكوك بقيمة 4 مليارات دولار منذ إقرار لائحة هيئة أسواق المال في عام 2010.

وأضاف الحجرف ان الهيئة تسعى لتشجيع عمليات إصدار السندات والصكوك؛ حيث تسعى إلى إنشاء منصة لتداول تلك المنتجات خلال المرحلة المقبلة.

يُذكر أن عدداً من الشركات والبنوك أعلنت نيتها إصدار سندات خلال الفترة المقبلة، حيث اصدرت البنوك وحدها سندات وصكوكا بقيمة 1.3 مليار دولار خلال عام 2015 والربع الأول من 2016.

بدوره، أعرب عضو مجلس المفوضين والمشرف العام على عمليه تسليم السوق خليفة العجيل عن سعادته بإتمام عملية الانتقال، مشيراً إلى ان الأشهر الأربعه الماضية قد شهدت عملاً متواصلاً ودقيقاً في سبيل الوصول لهذا اليوم، مشيراً إلى ان الهيئة كان لها دورا فاعلا في ترتيب عملية الانتقال وفق أعلى الضوابط المؤسسية، وأنها ستواصل متابعة عملية استكمال توفيق اوضاع السوق حتى نهايتها في 30 سبتمبر المقبل.

وأكد العجيل أن الهيئة عملت بكافة قطاعاتها خلال الفترة الماضية بالتعاون مع كافة الأطراف ذات الصلة كالشركة الكويتية للمقاصة وسوق الكويت للأوراق المالية بالإضافة إلى شركة البورصة، مشيراً إلى أن العمل الذي حصد اجتماعات وصلت في مجموعها إلى 1500 ساعة نتج عنه إصدار أكثر من 20 قراراً تنظيمياً وارشفة أكثر من 95 مليون مستند تعود إلى وقت إنشاء السوق قبل 33 سنة، مشيداً بجهود كافة فرق العمل التي ساهمت في الوصول إلى هذا اليوم.

وأشار العجيل أن الهيئة عملت على تهيئة البيئة القانونية وتنظيم اللوائح بما يواكب هذا التغيير المؤسسي الكبير الذي من شأنه أن يعود بالنفع على سوق المال والاقتصاد الكويتي ككل، مؤكداً على أن الهيئة تعمل وفق استراتيجيات وخطط طويلة الأمد بهدف خلق سوق مالي نشط ذو بنية قوية تؤهله لأن يكون في مصاف الأسواق المتقدمة في المنطقة والعالم.

ووجه العجيل شكره إلى الفرق العاملة والموظفين واللجنة في سوق الكويت للأوراق المالية على ما قدموه من عمل خلال الفترة الماضية وخلال السنوات التي تسلموا من خلالها المسؤولية، مشيراً إلى اننا نتطلع الآن لما ستقدمه الشركة من ارتقاء وتطوير للسوق ومشدداً على أن الشركة ستلقى كل الدعم والمساندة من الهيئة في سبيل العمل وفق أعلى المعايير العالمية والارتقاء بالسوق إلى مصاف الأسواق العالمية الناشئة. وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة البورصة، خالد عبدالرزاق الخالد «إننا اليوم نخطو خطوة مهمة في مسيرة الانتقال بسوق الكويت للأوراق المالية إلى مصاف الأسواق المتطورة في المنطقة، ليعمل وفق أسس عالمية وبشكل ملتقى مهم للمستثمرين من كافة أنحاء العالم، مستندين في ذلك على مبادئ رئيسية عمادها الشفافية والكفاءة والانفتاح».

وأضاف الخالد بعد تسلمه رسمياً مهام مدير السوق «ان ما حصل اليوم هو حدث مهم في تاريخ الاقتصاد الكويتي، ان تتسلم شركة خاصة مسؤولية تشغيل السوق تفعيل كبير لدور القطاع الخاص الذي لطالما سعت له الدولة وها نحن نزرع ثماره الأولى في أحد أهم مرافق الدولة الاقتصادية ، لقد كان سوق الكويت للأوراق المالية سباقا دائما منذ نشأته في دفع عجلة الاقتصاد الوطني ونقديم واجهة اقتصادية للبلاد، وبالرغم من تراجع السوق خلال السنوات الماضية، لظروف عدة، فقد آن الأوان للكويت أن تعود إلى الريادة في هذا المجال، وهذا اليوم هو بداية الطريق نحو هذه الريادة».

وأوضح الخالد قائلاً: «لقد عملنا خلال الفترة السابقة على تاسيس وبناء شركة بورصة الكويت كي تحل محل سوق الكويت للأوراق المالية، فاتينا بفريق عمل محترف وعملنا وضع استراتيجية التحول بعد اجتماعات مكثفة مع العديد من أصحاب المصالح والمهتمين بالسوق من شركات ومصارف وشركات الوساطة والمؤسسات الاستثمارية والجهات الحكومية والشركات المدرجة، كما عملنا عن قرب مع هيئة أسواق المال التي لمسنا منها كل الحرص على إنجاز ملف انتقال السوق لشركة البورصة والارتقاء بمستوى سوق المال في البلاد، وتتطلع للعمل مع الهيئة خلال الشهور القليلة المقبلة لاستكمال عملية الانتقال والتحول».

وبموجب تسلمها لعمليات تشغيل السوق، يصبح مجلس إدارة شركة البورصة ممثلا للجنة السوق التي إنتهى عملها، كما يصبح الرئيس التنفيذي للشركة مديراً رسمياً للسوق، على أن يستمر العمل في نقل الصلاحيات وتوفيق الأوضاع لكل من شركة البورصة وسوق الكويت للأوراق المالية حتى تاريخ 30 سبتمبر 2016 الذي بحلوله سيتم الإنتقال الكامل لشركة البورصة التي ستصبح مالكاً ومشغلاً للسوق تمهيداً لطرح أسهمها للإكتتاب في وقت لاحق.

وبين الخالد أن «عمل الشركة لا يرتكز فقط على عملية التحول ولكنه مسيرة مستمرة تعمل خلالها على تطوير أدوات ومنتجات استثمارية جديدة تساهم في تحسين السوق وتطويره عبر الارتقاء بالبنية التحتية وبيئة الأعمال بما يتوافق مع المعايير العالمية وذلك لخلق قاعدة جذابة للمتعاملين في السوق وتوسيع قاعدة المستثمرين به» مشيراً إلى أن الهدف المشترك الأول مع هيئة أسواق المال يكمن في الانتقال بالسوق إلى مصاف الأسواق العالمية الناشئة وهو تحد نحن قادرون على بلوغه». يذكر ان شركة بورصة الكويت قد تاسست في شهر ابريل من عام 2014 لتحل محل سوق الكويت للاوراق المالية بغية تفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال سعياً نحو الإنتقال بسوق الكويت للأوراق المالية إلى مرحلة جديدة لتطوير السوق المالي الكويتي. وقد مر سوق الكويت للأوراق المالية بالعديد من التحديات منذ إنطلاق الشرارة الأولى للتداول في عام 1952 مع إنشاء بنك الكويت الوطني كاول شركة مساهمة في الكويت، إذ بدأت حينها عمليات التداول على نطاق ضيق بين العديد من السماسرة الذين كانوا يعتبرون من صناع السوق في ذلك الوقت، ليتم بعدها سن قوانين جديدة لتنظيم انشطة إصدار الأسهم والاكتتاب فيها عام 1960 ومن ثم صدر قانون لتنظيم التداولات المالية في نوفمبر 1970. وفي عام 1983 صدر مرسوم اميري بإنشاء سوق الكويت للاسواق المالية بمفهومه العصري المعروف اليوم وتم تكليفه بمهام تشغيل السوق المالية وتنظيم انشطة التداول وضبطها. ومع تطور سوق الكويت للأسواق المالية تم تطبيق اول نظام للتداول الإلكتروني فضلاً عن إدخال السوق الأجل وسوق البيوع المستقبلية وسوق الخيارات. وكان السوق يلحق بركاب الظروف السائدة، مواكبا تقلبات الدورة الاقتصادية في صعودها ونزولها، إلى ان جاءت هيئة اسواق المال التي نجحت في إدخال تغييرات جذرية وتحويل السوق من خلال خصخصة سوق الكويت للأوراق المالية الذي بدات اولى خطواته العملية مع تسلم شركة البورصة مهام تشغيل السوق.

المرزوق رئيساً لمجلس إدارة شركة البورصة

أكد خالد عبدالرزاق الخالد خلال المؤتمر الصحافي ان شركة البورصة كانت حريصة على توفيق كافة أوضاعها بما يتناسب مع القوانين المحلية وقواعد الحوكمة، مشيرا الى ان آخر تلك الخطوات كانت عبر اجتماع مجلس الادارة الأسبوع الماضي والذي قرر فيه انتخاب عصام عبدالمحسن المرزوق رئيسا لمجلس إدارة الشركة وانتخاب خالد عبدالرزاق الخالد نائبا لرئيس مجلس الإدارة وذلك إثر التعديل الذي طرأ على النظام الأساسي للشركة والذي تمت الموافقة عليه بالجمعية العمومية غير العادية للشركة.

بدوره أعرب عصام المرزوق رئيس مجلس الإدارة عن اطمئنانه للخطوات التي اتخذتها الشركة وعملت عليها لنقل مهام تشغيل سوق الكويت للأوراق المالية إلى الشركة، معربا عن ثقته بالجهود المبذولة في فريق الشركة وبدعم من هيئة أسواق المال، كما أعلن بان إدارة السوق سوف تنتقل لتصبح تحت قيادة مجلس إدارة الشركة.

وشدد المرزوق على أهمية هذا الحدث الذي سينقل سوق الكويت للأوراق المالية إلى مرحلة جديدة تتسم بالشفافية والحرفية، معربا عن ثقته بجاهزية فريق الشركة بتطبيق الخطة الاستراتيجية التي اعتمدها مجلس الادارة والتي تحاكي أحدث الأساليب والمعايير العالمية للأسواق المالية

خالد الخالد

أسهم الخدمات المالية تقود المؤشرات للتراجع

تراجعت المؤشرات الكويتية بشكل جماعي في ختام تعاملات أمس الإثنين، بعد تراجع غالبية قطاعات السوق، بقيادة الخدمات المالية.

وكان أكثر القطاعات تأثيراً في الأداء الخدمات المالية الذي سيطر على ما يربو عن ثلث سيولة البورصة. وأنهى المؤشر السعري جلسة أمس متراجعا 0.25% عند مستوى 5358.72 نقطة خاسراً 13.66 نقطة.

كما تراجع المؤشر الوزني في نهاية أمس 0.39%، إضافة لتراجع مؤشر كويت 15 عند الإقفال بمعدل 0.55%.

وتباينت حركة التداولات مقابل تعاملات امس، حيث زادت الكميات 8.7% إلى 174.67 مليون سهم، فيما انخفضت السيولة 8.2% إلى 11.62 مليون دينار.

وتصدر قطاع التكنولوجيا تراجعات أمس بانخفاض نسبته 2.52% بضغط رئيسي من سهم «الأنظمة» الذي انخفض بمعدل 7.35%.

على الجانب الآخر، جاء قطاع الاتصالات في صدارة القائمة الخضراء بنمو بقترب من 0.5% بدفع رئيسي من ارتفاع سهم «زين» بحوالي 1.9%.

وجاء سهم «بنك الإثمار» على رأس نشاط الكميات بحجم بلغ 17.47 مليون سهم بقيمة 688.9 الف دينار، متراجعا 4.9%.

وسجل سهم «زين» أكبر قيمة تداول بسيولة تقدر بنحو 2.08 مليون دينار من خلال تداول 5.83 مليون سهم، مستقرا عند سعر 355 فلسا.

كان المؤشر السعري قد انهى تعاملات جلسة أمس الأول الأحد، مرتفعا 0.48%.

أرباح «تجارة» تتراجع 62 % في الربع الأول

تراجعت أرباح شركة التجارة والاستثمار العقاري (TIJARA)، المدرجة ببورصة الكويت، بنسبة 62% ، في الربع الأول من العام الجاري.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، انها حققت صافي ربح بقيمة 28.98 الف دينار (96.04 الف دولار)، مقارنة بـ 76.14 الف ريال (252.31 الف دولار) في الربع الأول من عام 2015.

وأشارت البيانات المالية للشركة إلى نمو إجمالي إيراداتها التشغيلية لتقترب من 773.65 الف دينار، بارتفاع 44% عما حققته في الربع المقارن من العام الماضي.

ووصل صافي ربح الشركة التشغيلي إلى 336.96 الف دينار، بنمو 216% عن مستوياته في الربع الأول من عام 2015.

وكانت الشركة حققت تراجعاً في أرباحها بالربع الرابع من العام الماضي بنسبة 92% محققة 133.1 الف دينار.

وعلى مستوى عام 2015 تراجعت أرباح الشركة 58% إلى 772.98 الف دينار.

«المشتركة» توقع عقد إنشاء مع «المالية» بـ50 مليون دينار

وقعت المجموعة المشتركة للمقاولات (CGC)، المدرجة ببورصة الكويت، عقد مناقصة مشروع إنشاء وإنجاز وصيانة الموقف الشرقي لمبنى مجمع الوزارات، بقيمة 49.74 مليون دينار (164.99 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن المشروع تابع لوزارة المالية، بمدة تنفيذ تبلغ 34 شهراً، ومتوقع البدء بالمشروع في شهر يونيو 2016.

وأوضحت الشركة أن الأثر المتوقع على الوضع المالي للشركة تحقيق نسبة هامش ربح قدرها 4.9% من قيمة المشروع بنهاية السنة الأولى، ونسبة هامش ربح قدرها 5.1% بنهاية السنة الثانية.

وأشارت الشركة إلى أن نسب هامش الربح المذكورة هي نسب تقديرية وغير ثابته وتتغير صعودا وهبوطا.

كانت الشركة قد وقعت خلال شهر مارس الماضي، عقد مشروع إنشاء معرض سيارات فولكس فاجن المرحلة (2)، بقيمة 2.66 مليون دينار.

أحد مواقع عمل «المشتركة»